وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الخميس، ٢٩ فبراير ٢٠٢٤

أخبار الطاقة

عبد العزيز بن سلمان: قطاع الطاقة يعمل لتوطين 75 % من الوظائف

الرياض

قال صاحبُ السموُّ الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز، وزير الطاقة، في مؤتمر «مبادرة القدرات البشرية»: « أننا ملتزمون ببرنامج يسعى إلى توطين 75 % من الوظائف بحلول 2030»، لافتاً إلى أن قطاع الطاقة له الفرصة الأكبر لتحقيق نسبة التوطين بنسبة 75 % أكثر من أي قطاع آخر. وأكد أن نسبة مشاركة المرأة في قطاع الطاقة في دول العالم – وفقاً للإحصاءات العالمية – لا تتجاوز 15%، وفي المملكة النسبة أقل من ذلك، مبيناً أن تلك النسبة تمثل تحدياً كبيراً للعمل على زيادتها من خلال تطوير وتنمية القدرات البشرية، وأن الوزارة تعمل جاهدة وفق خطط مع جهات حكومية لتمكين المرأة، حيث يعد تطوير الموارد البشرية القياس الأكثر أهمية لتحديد تطور أي مجتمع وازدهاره. وشدد على أن انعقاد مؤتمر «مبادرة القدرات البشرية» الذي يُقام في المملكة تحت شعار «الاستعداد للمستقبل»، يعمل من خلال الأفكار والرؤى التي تعمل على سد الفجوات في التعليم والتدريب وسق العمل. وأضاف، أن هناك 150 ألف وظيفة سيتم توفيرها في المنشآت الصناعية أو منشآت الطاقة المتجددة، ويرى أن هناك الكثير من الوظائف التي ستكون متاحة من خلال برامج التوطين التي تقوم على دعمها المملكة. وأشار إلى أن وزارة الطاقة، من خلال برنامج «مشكاة» تقوم بزيارة المدارس والجامعات، في كل مكان بالمملكة وتعمل على استقطاب الشباب في مراحل تعليمهم المبكرة، للعمل على صقل مواهبهم وتأهيلهم لتلبية طموحاتهم المستقبلية للعمل في قطاع الطاقة. ويشهد مؤتمر «مبادرة القدرات البشرية»، الإعلان عن شراكات ومشاريع كبرى، بالتعاون مع عدد من الجهات الحكومية وشركات القطاع الخاص والقطاع غير الربحي، مع عدد من المنظمات العالمية، تحقيقاً لمستهدفات المؤتمر، والمساهمة في تعزيز التعلّم مدى الحياة، وتجهيز القوى العاملة للاستعداد للمُستقبل، من خلال تنمية القدرات البشرية.

وزير الطاقة يعلن تدشين كلية كابسارك للسياسات العامة الرياض

أعلن صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز وزير الطاقة رئيس مجلس أمناء مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك)، عن تدشين المركز كلية كابسارك للسياسات العامة كأول مؤسسة تعليمية متخصصة للدراسات العليا في هذا المجال على مستوى المملكة. جاء ذلك أثناء مؤتمر «مبادرة القدرات البشرية»، الذي افتُتحت أعماله اليوم برعاية كريمة من صاحب السمو الملكي، الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، رئيس لجنة برنامج تنمية القدرات البشرية.

ورفع سمو وزير الطاقة الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد -حفظهما الله-، للدعم والتمكين اللذين يحظى بهما قطاعا الطاقة والتعليم.

وأشار في كلمته خلال حفل التدشين إلى أن رؤية كلية كابسارك للسياسات العامة تتمثل في تطوير المعرفة والمهارات التي تحتاجها الأجيال القادمة لتشكيل سياسات المستقبل على المستويين المحلي والعالمي.

وأضاف سموه أن الكلية تهدف لتمكين وتجهيز الجيل القادم من القادة والمتخصصين محلياً وعالمياً لصنع قرارات واعية اقتصادياً واجتماعياً.

من جانبه أكد رئيس مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية فهد العجلان، أهمية هذه المبادرة في ترسيخ رسالة كابسارك الرامية إلى دعم السياسات العامة على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي.

وأشار إلى أن الكلية تهدف إلى تزويد قادة المستقبل بالمهارات الضرورية والمطلوبة لمواجهة تحديات سوق العمل، وتعزيز إسهاماتهم في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030».

وأوضح أن إطلاق هذه الكلية يأتي تجسيدًا لاهتمام ورعاية سمو رئيس مجلس أمناء المركز، ضمن سعي المملكة إلى تحقيق نقلة نوعية في قطاع التعليم العالي في المملكة، وتطلعها نحو الريادة بما يواكب أفضل الأنظمة التعليمية عالميًا.

من جانبها، أشارت العميد المؤسس لكلية كابسارك للسياسة العامة الدكتورة غادة العريفي، إلى أهمية الإضافة النوعية التي ستقدمها الكلية في سياق الجهود الحثيثة لتنمية القدرات البشرية من خلال استشراف آفاق المستقبل والاستعداد لمواجهة تحدياته.

وأبرزت حرص الكلية، ضمن رؤيتها الطموحة، على تقديم برامج تخصصية مبتكرة، تهدف إلى مزج المعرفة النظرية بالتطبيق العملي في أهم القطاعات الحيوية، مشيرةً إلى أن كابسارك، بوصفه مركز استشارات بحثياً متخصصاً في اقتصادات وسياسات الطاقة والاستدامة العالمية، يضم تحت مظلته نخبة متميزة ومتكاملة من المفكرين والمبدعين القادرين على تأسيس كلية يمكنها توفير متطلبات هذه القطاعات من المهارات والمعارف.

وقالت: «إن طموحنا يتمثل في جعل خريجي هذه الكلية نموذجًا يُحتذى به في الكفاءة والتميز في مجال السياسات العامة، وأن تصقل الكلية مهارات قادة المستقبل الذين سيكون لهم أثر إيجابي في مجتمعاتنا».

وأوضحت أن أهم مميزات هذه الكلية، على الصعيدين المحلي والإقليمي، هو ربط السياسة العامة بقطاعات حيوية في مجال الطاقة والمناخ والاستدامة، من أجل تأهيل جيل واعد جديد من القادة والمتخصصين في السياسة العامة، على وجه العموم، وفي تلك القطاعات الحيوية على وجه الخصوص.

وستقدم الكلية فرصًا للتعليم المستمر ضمن برامج التطوير المهني للأفراد في مختلف المؤسسات الحكومية في المملكة العربية السعودية، كما سيعتمد المبنى المخصص للكلية على الطاقة المتجددة، من خلال الألواح الشمسية بنسبة 100 ٪ مع الاستفادة من أحدث التطورات في مجال التقنية الخضراء، لتعزيز الوصول إلى الحياد الصفري.

النفط يتراجع واحتمال تأجيل خفض الفائدة وارتفاع المخزونات الأميركية

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تراجعت أسعار النفط في التداولات الآسيوية، أمس الأربعاء، إذ طغى احتمال تأجيل دورة خفض أسعار الفائدة الأميركية وارتفاع مخزونات الخام الأميركية على الدعم الذي تلقته يوم الثلاثاء من أنباء بأن أوبك+ قد تمدد تخفيضات الإنتاج. وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 30 سنتاً، بما يعادل 0.36 بالمئة، إلى 83.35 دولاراً للبرميل، في حين نزلت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 28 سنتاً إلى 78.59 دولاراً للبرميل. وتظل أشارت محافظ الاحتياطي الفيدرالي ميشيل بومان، يوم الثلاثاء، إلى أنه ليس في عجلة من أمره لخفض أسعار الفائدة الأميركية، لا سيما في ظل المخاطر الصعودية للتضخم التي قد تعيق التقدم في السيطرة على ضغوط الأسعار أو حتى تؤدي إلى ظهورها مرة أخرى.

وأدلى رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في كانساس سيتي جيفري شميد بتصريحات مماثلة يوم الاثنين. وأكدت تصريحاتهم القلق في الأسواق المالية من أن الفوائد الاقتصادية المحتملة لخفض أسعار الفائدة سيتم تأجيلها.

وقالت فاندانا هاري، مؤسسة شركة فاندا إنسايتس لتحليل أسواق النفط: «هناك بعض عمليات جني الأرباح هذا الصباح بعد أن استردت الجلستان الماضيتان علاوة مخاطر الشرق الأوسط البالغة دولارين للبرميل التي فقدها الخام يوم الجمعة».

وارتفعت مخزونات الخام الأميركية 8.43 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 23 فبراير، وفقاً لمصادر في السوق نقلا عن أرقام معهد البترول الأميركي يوم الثلاثاء. وأظهرت البيانات أن مخزونات البنزين انخفضت بمقدار 3.27 مليون برميل، وانخفضت مخزونات نواتج التقطير بمقدار 523 ألف برميل.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت أكثر من دولار للبرميل، يوم الثلاثاء، بعد أن ذكرت أنباء مفادها أن منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفاء بقيادة روسيا (أوبك+) سيدرسون تمديد تخفيضات إنتاج النفط الطوعية في الربع الثاني.
وقال أحد مصادر أوبك+ إن تمديد تخفيضات الإنتاج في الربع الثاني «مرجح». وقال اثنان إن التمديد لفترة أطول حتى نهاية عام 2024 أمر ممكن. وفي نوفمبر الماضي، وافقت أوبك+ على تخفيضات طوعية يبلغ إجماليها حوالي 2.2 مليون برميل يوميًا للربع الأول من هذا العام، بقيادة المملكة العربية السعودية التي جددت خفضها الطوعي.

وكتب محللو أبحاث بنك إيه ان زد، في مذكرة أن مثل هذه الخطوة من قبل تحالف أوبك + من المرجح أن تؤدي إلى تشديد السوق. وأعلنت السلطات الروسية، اليوم الثلاثاء، حظرا لمدة ستة أشهر على صادرات البنزين اعتباراً من الأول من مارس للتعويض عن الطلب المتزايد من المستهلكين والمزارعين وللسماح بالصيانة المخطط لها للمصافي.

وقال محللو النفط لدى انفيستنق دوت كوم، أسعار النفط تنخفض حيث أن الزيادة المحتملة في المخزونات الأميركية تطغى على تفاؤل أوبك. وقالوا، انخفضت أسعار النفط بشكل طفيف في التعاملات الآسيوية يوم الأربعاء، تحت ضغط من علامات زيادة أسبوعية هائلة في المخزونات الأميركية ووقف محتمل لإطلاق النار.

وكانت الأسعار تستقر على مكاسب قوية حققتها في الجلسة السابقة بعد أن أشارت تقارير إعلامية إلى أن منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفائها (أوبك+) قد يحافظون على وتيرتها الحالية لتخفيضات الإمدادات حتى نهاية عام 2024، مما يبقي الإمدادات العالمية محدودة.

لكن أسعار النفط الخام لا تزال ضمن نطاق تداول 75 إلى 85 دولارًا تم تحديده حتى الآن في عام 2024، حيث قوبل التفاؤل بشأن أوبك + ببيانات الصناعة التي أظهرت زيادة هائلة في مخزونات النفط الأميركية.

كما تعرض النفط الخام لضغوط بسبب قوة الدولار، حيث تستعد الأسواق لبيانات مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي الرئيسية هذا الأسبوع لقياس مسار التضخم وأسعار الفائدة في الولايات المتحدة. وأظهرت بيانات من معهد البترول الأمريكي أن مخزونات النفط الخام الأميركية زادت بمقدار 8.4 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 22 فبراير، وهو ما يزيد بكثير عن توقعات المحللين لزيادة قدرها 1.8 مليون برميل.

وتشير القراءة إلى أن الأسواق الأميركية لا تزال تتمتع بإمدادات جيدة وسط إنتاج قياسي مرتفع واستهلاك وقود بطيء نسبيًا. ومع ذلك، من المتوقع أن تشهد الأسواق الأميركية تشددًا في الأسابيع المقبلة، مع استئناف مجموعة كبيرة من مصافي التكرير عملها بعد عطلة شتوية طويلة.

في حين أن بيانات معهد البترول الأمريكي تبشر عادة بقراءة مماثلة من بيانات المخزون الرسمية، والتي من المقرر صدورها في وقت لاحق من يوم الاربعاء، فقد انحرفت إلى حد ما عن البيانات الحكومية في الأسابيع الأخيرة.

ويرى محللو بنك إيه ان زد، أن أسواق النفط المادية أكثر صرامة، وقالوا في مذكرة صباحية، أن الطلب القوي على مصافي التكرير الأميركية، وارتفاع الطلب على صادرات النفط الأميركية واتساع الفارق بين النفط الفوري والعقود الآجلة لشهر واحد، يشير إلى تشدد الأسواق المادية في الأشهر المقبلة - وهو اتجاه إيجابي لأسعار النفط.

وأشاروا إلى أن المشترين الفوريين الصينيين زادوا أيضًا وسط ارتفاع الطلب خلال عطلة رأس السنة القمرية الجديدة، في حين أن أي تمديد محتمل لتخفيضات العرض من قبل أوبك + يبشر بأسواق أكثر تشددًا في وقت لاحق من هذا العام.

وحول إمكانية تمديد تخفيضات إنتاج كبار المنتجين، قالت مصادر في أوبك+ إن تخفيضات الإنتاج الطوعية التي تنفذها أوبك+ والتي كان من المقرر أن تنتهي في نهاية الربع الأول قد يتم تمديدها حتى نهاية العام.

وارتفعت أسعار النفط الخام مع الأخبار الواردة من مصادر من أوبك +، مما يشير إلى أن أوبك + تدرس تمديد تخفيضات الإنتاج الطوعية إلى الربع الثاني لتقديم المزيد من الدعم للسوق. علاوة على ذلك، أشارت المصادر إلى أن المجموعة يمكن أن تبقي التخفيضات الطوعية سارية حتى نهاية هذا العام. وقال أحد مصادر أوبك+ إن تمديد الخفض إلى الربع الثاني «مرجح».

وارتفعت أسعار النفط بأكثر من 1% بعد تلك الأخبار في تعاملات بعد الظهر. لكن صناعة النفط كانت تراهن إلى حد كبير بالفعل على تمديد أوبك + تخفيضات إنتاج النفط إلى ما بعد الربع الأول وحتى الربع التالي، حسبما أظهر استطلاع يوم الجمعة الماضي.

وتوقع الاستطلاع وفقًا لمراقبي الصناعة، ان أوبك+ ستضطر إلى إبقاء النفط خارج السوق، مع استمرار العرض في تجاوز الطلب. وقال تاماس فارجا، المحلل في شركة بس في ام أويل أسوشيتس: «ليس أمام أوبك + خيار سوى تمديد التخفيضات الحالية لتجنب الانهيار».

وقرر أعضاء أوبك+ بشكل جماعي خفض 2.2 مليون برميل يوميا من إنتاج المجموعة هذا الربع، على الرغم من أن معظم ذلك كان تخفيضات الإنتاج التي كانت سارية بالفعل، بما في ذلك التخفيض الطوعي للمملكة العربية السعودية بمقدار مليون برميل يوميا. ولطالما ترك وزير الطاقة السعودي، الأمير عبد العزيز بن سلمان، الباب مفتوحا أمام تمديد التخفيضات، قائلا منذ ديسمبر إن تخفيضات الإنتاج يمكن أن تمتد إلى ما بعد مارس إذا احتاج السوق ذلك.

وقالت مصادر بالصناعة، إنه بالإضافة إلى ذلك، قد تضطر موسكو إلى دفع المزيد من الكميات من خلال التجار للحماية من مخاطر فرض المزيد من العقوبات، مما يزيد من الضبابية. ونادرا ما اشترت الهند النفط الروسي قبل عام 2022 بسبب ارتفاع تكاليف الشحن، لكن مصافي التكرير في ثالث أكبر دولة مستوردة للنفط في العالم أصبحت الآن من كبار المشترين، مستفيدة من انخفاض الأسعار، بعد أن حظرت أوروبا واردات النفط الروسي.

وتجري شركات التكرير الحكومية، مؤسسة النفط الهندية، وشركة بهارات بتروليوم، وشركة هندوستان بتروليوم، محادثات مشتركة. وقالت مصادر إن شركة النفط الروسية العملاقة وقعت اتفاقا سنويا مع شركة روسنفت الروسية الكبرى لتأمين حجم إجمالي يصل إلى 400 ألف برميل يومياً من النفط الروسي، معظمه من خام الأورال، للسنة المالية التي تبدأ في الأول من أبريل.

وقالت المصادر إن الكميات النهائية بموجب الصفقات المحددة المدة تعتمد على شروط الدفع والخصومات التي تقدمها روسيا. وقال اثنان من المصادر إن روسنفت عرضت خصما يتراوح بين ثلاثة و3.50 دولار للبرميل على أسعار دبي، وهو أكثر تكلفة من الاتفاق الحالي الذي أبرمته شركة النفط الهندية الكبرى مع روسنفت، والذي ينتهي في 31 مارس، بخصم يتراوح بين ثمانية وتسعة دولارات لأسعار دبي على أساس التكلفة والشحن.

وقالت مصادر إن المصافي تعتبر التخفيض المقترح ضئيلا، في ضوء الشكوك الناجمة عن العقوبات. وأضافوا أن شركات التكرير الحكومية الهندية لا تسعى للحصول على إمدادات من خام سوكول بموجب الصفقة المزمعة بسبب مشاكل في السداد. وقال مصدر بالحكومة الهندية إن الهند لن تستمر في شراء النفط الروسي إلا إذا تم بيعه بأقل من الحد الأقصى للسعر في سفن غير خاضعة للعقوبات.

خبراء نفط لـ «الرياض»: الوقود الجديد عالي الكفاءة وقليل الانبعاثات

الخبر - إبراهيم الشيبان

الرياض

تعمل المملكة جاهدة للوصول للحياد الصفري عام 2060 بعد ما خطط له وفق مستهدفات رؤية المملكة 2030، من خلال تطبيق نهج الاقتصاد الدائري للكربون، في إطار يتوافق مع الخطط التنموية للمملكة، وينطلق من دورها الريادي في دعم الجهود الدولية المتعلقة بالبيئة والمحافظة عليها، ومواجهة آثار التغير المناخي، مع المحافظة على مكانة المملكة بوصفها موردا موثوقا به لإمدادات الطاقة عالميا.

وفي هذا الشأن أعلنت وزارة الطاقة عن اكتمال طرح وقودي الديزل والبنزين النظيفين (يورو 5) في أسواق المملكة، ليحلا محل وقودي الديزل والبنزين اللذين كانا في الأسواق، حيث سيكون البنزين والديزل أكثر نقاوة وأقل انبعاثات كربونية مع إمكانية دخول سيارات بمحركات أكثر للسوق السعودي.vفيما أكدت وزارة الطاقة، عن بقاء أسعار الوقود في السعودية دون تغيير، بعد اكتمال طرح وقودي الديزل والبنزين النظيفين «يورو 5» وهما مناسبان لجميع وسائل النقل، فيما يستهدف التغيير توفير وقود عالي الكفاءة وقليل الانبعاثات، يسهم في الحفاظ على البيئة وتحقيق مستهدفات رؤية 2030. وأوضح المستشار النفطي الدولي الدكتور محمد الصبان لـ «الرياض»، أن طرح وقودي الديزل والبنزين النظيفين (يورو5) في أسواق المملكة ليحلا محل وقودي الديزل والبنزين اللذين كانا في الأسواق، يمتازان بخلوهما من غازات الاحتباس الحراري وكذلك يخلوان من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، مضيفا، أن المملكة تحاول الانتقال تدريجيا للوصول للهدف المعلن «الحياد الصفري» بحلول 2060، مشيرا في الوقت نفسه إلى أن عملية الإحلال ستتم بشكل تدريجي في مختلف محطات الوقود، بحيث ستضطر تلك المحطات باستخدام الوقود الجديد بعد خلوها من الوقود القديم، فيما لن يتحمل المواطن أعباء إضافية جراء التحول إلى الوقود البديل، مؤكدا، أن الوقود الجديد يساهمان في حماية البيئة فضلا عن يمتازان بكفاءة أكبر في الاستهلاك ويعملان على زيادة قوة محركات المركبات.

من جهته قال مختص في استراتيجيات الطاقة والنفط المهندس نايف الدندني «إن اعلان وزارة الطاقة عن طرح وقودي الديزل والبنزين النظيفين (يورو 5) في أسواق المملكة، ليحلا محل وقودي الديزل والبنزين اللذين كانا في الأسواق يحمل في طياته العديد من المزايا منها توفير وقود متوافق مع معيار ومتطلبات يورو 5، فضلا عن كون الوقود الجديد مناسب لكافة وسائل النقل، حيث سيحل الوقود الجديد محل الوقود القديم (بنزين 91 – 95) وكذلك (الديزل القديم)». مبينا، أن «يورو 5» يتوافق مع المعيار الأوروبي للانبعاثات والذي تم فيه اعتماد التشريعات المنظمة لنسبة الانبعاثات، موضحا، أن أول هذه المعايير تم إعلانها عام 1992 وهو معيار يورو 1، بينما يورو 5 فتمت الموافقة عليه في سبتمبر 2009، فيما يورو 6 في عام 2014 ومن المتوقع الإعلان عن يورو 7 في عام 2025.

وأشار إلى أن كل معيار يلزم السيارات والمصنعين بنسب معينة من الانبعاثات التي تحتوي على المواد التالية: أكسيد النيتروجين - الهيدروكربونات الإجمالية - الهيدروكربونات غير الميثان- أول اكسيد الكربون - المواد الجسيمية، مؤكدا، أن الوقود الجديد يسهم في توفير وقودٍ عالي الكفاءة وقليل الانبعاثات وكذلك تطبيق نهج الاقتصاد الدائري للكربون، فضلا عن مواجهة آثار التغيُّر المناخي، بالإضافة إلى تحسين كفاءة استهلاك الطاقة، وأخيرا تحفيز الشركات المصنعة للسيارات لإدخال أحدث تقنيات كفاءة الطاقة في السيارات المستوردة إلى المملكة.

وأكد مستثمر في محطات الوقود غازي الغانم «أن الوقود الجديد لا يتطلب تأهيل أو استبدال مضخات الوقود، فهذه الآليات تعمل على ضخ الوقود بشكل اعتيادي سواء الوقود القديم أو الجديد، موضحا، أن قيمة المضخات تتراوح بين 25 – 30 ألف ريال للمضخة الواحدة، بينما تختلف قيمة الخزانات تبعا للسعة، حيث تتراوح بين 50 – 60 ألف ريال، لافتا إلى أن التكاليف ترتفع وفقا لتوفير الاشتراطات المطلوبة للخزانات مثل نوعية الحديد وكذلك مواصفات الخرسانة الجاهزة».

وذكر، أن العمر الافتراضي لمضخات الوقود بين 5- 6 سنوات في الغالب، بينما العمر الافتراضي للخزانات بين 20 – 25 سنة في الغالب، مبينا، أن طرح الوقود الجديد يتوافق مع خطة المملكة للوصول إلى الحياد الصفري بحلول 2060.

وكانت وزارة الطاقة أعلنت عن اكتمال طرح وقودي الديزل والبنزين النظيفين (يورو 5) في أسواق المملكة، ليحلا محل وقودي الديزل والبنزين اللذين كانا في الأسواق، مشيرة إلى أن الوقودين الجديدين هما كسابقيهما، مناسبان لجميع وسائل النقل، وأن التغيير يستهدف توفير وقودٍ عالي الكفاءة، وقليل الانبعاثات، يُسهم في الحفاظ على البيئة وتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

وبيّنت الوزارة أن المنتجين الجديدين يتوافقان مع مستهدفات مبادرة «السعودية الخضراء» وبرنامج كفاءة الطاقة، الذي أطلق معيار «اقتصاد الوقود السعودي»، بهدف تحسين كفاءة استهلاك الطاقة، وتحفيز الشركات المصنعة للسيارات لإدخال أحدث تقنيات كفاءة الطاقة في السيارات المستوردة إلى المملكة.

سوق النفط تترقب 3 عوامل مؤثرة تتقدمها البيانات الأمريكية والمشتريات الصينية

أسامة سليمان من فيينا الاقتصادية

تترقب سوق النفط ثلاثة عوامل ذات تأثير محتمل تتمثل في البيانات الاقتصادية الأمريكية، وأرقام التضخم الأوروبية وتطورات مؤشر مديري المشتريات الصيني.

واستمرت تقلبات أسعار الخام بسبب زيادة المخزونات وتوقعات تأجيل خفض الفائدة الأمريكية مقابل أنباء عن تمديد «أوبك+» لتخفيضات الإنتاج حتى نهاية الربع الثاني من العام الجاري.

ويتجه سعر النفط الخام بقوة نحو الارتفاع الشهري الثاني على التوالي بفعل التوترات في الشرق الأوسط، لكن ارتفاع الإنتاج من خارج مجموعة «أوبك+» وخاصة الولايات المتحدة كبح المكاسب، بحسب ما قاله جوران جيراس مساعد مدير بنك «زد أيه إف « الكرواتي لـ«الاقتصادية».

وأشار إلى أن العوامل المتعارضة أثرت في السوق النفطية، وقادت إلى مزيد من التقلبات السعرية، حيث توقع بنك «جولدمان ساكس» أن يحوم سعر برنت حول 80 دولارا للبرميل مع تقلبات خفيفة، بينما يتوقع بنك «أوف أمريكا» أن يستقر سعر النفط بين 60 و80 دولارا للبرميل على المدى القصير.

من جهته، قال لـ«الاقتصادية»، مارتن جراف مدير شركة «إنرجي شتايرمارك» النمساوية للطاقة: إن سوق النفط الفعلية تشهد ضيقا كبيرا جراء قضايا العرض في مناطق مختلفة بما في ذلك تحويل مسار السفن وتجميد السفن في الولايات المتحدة واحتجاجات العمال في ليبيا، والقيود اللوجستية في بحر الشمال.

وذكر أن هناك عدة عوامل قد تؤثر في تطرات سوق النفط خلال الأسبوع، بينها بيانات اقتصادية أمريكية حول نفقات الاستهلاك الشخصي في الولايات المتحدة، وأرقام التضخم الأوروبية، إلى جانب تطورات مؤشر مديري المشتريات الصيني التي تعكس السنة القمرية الصينية الجديدة.

وأضاف أنه نتيجة لضيق العرض تشير تقديرات «جولدمان ساكس» إلى أن إجمالي مخزونات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أقل الآن بنحو 21 مليون برميل من توقعات الشركة في نهاية شهر فبراير البالغة 2765 مليون برميل مع وجود تقديرات تشير إلى مزيد من النقص.

من جانبه، أكد سلطان كورالي المحلل الألباني ومختص شؤون الطاقة والمصارف، أنه على الرغم من هذا الانخفاض المستمر في العرض والمخزونات، تظل أسعار النفط داخل النطاق، ويبدو أنها غير قادرة على الارتفاع بقوة إلى ما بعد أدنى مستويات الثمانينيات.

وأشار إلى أن ارتفاع اسعار النفط جاء مدعوما بجوانب القوة في أسواق النفط الخام الفعلية، بينما كان المتداولون يقيّمون إمكانية قيام «أوبك+» بتمديد تخفيضات الإنتاج، حيث يراقب التجار أيضا عن كثب اجتماع منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفائها الشهر المقبل، كما يتوقع المشاركون في السوق والمحللون على حد سواء أن تقوم المجموعة بتمديد قيودها حتى الربع الثاني.

وفيما يخص الأسعار، تراجعت العقود الآجلة لخام برنت 30 سنتا، أي 0.36 %، إلى 83.35 دولار للبرميل خلال التعاملات اليوم، بينما انخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 28 سنتا لتسجل 78.59 دولار للبرميل.

مشروع الربط الكهربائي الخليجي يحقق وفورات تراكمية لدول المجلس بـ3 مليارات دولار

الشرق الأوسط

كشف الرئيس التنفيذي لهيئة الربط الكهربائي الخليجي أحمد الإبراهيم، الأربعاء، أن مشروع الربط الكهربائي الخليجي حقق منذ تشغيله وفورات تراكمية لدول مجلس التعاون الخليجي فاقت 3 مليارات دولار. وقال الإبراهيم خلال زيارته نائب أمير المنطقة الشرقية (شرق السعودية) الأمير سعود بن بندر بن عبد العزيز، إن هذا المشروع الاستراتيجي الخليجي له منافع فنية واقتصادية لدول المجلس، ويسهم بالدعم في الحالات الطارئة، ويحقق تجنب شبكات كهرباء دول المجلس أي انقطاع جزئي أو كلي بنسبة 100 في المائة، وذلك من خلال تقديم الدعم الفوري في الحالات الطارئة بنقل الطاقة المطلوبة عبر شبكة الربط الكهربائي التي تمتد لمسافة تقارب 1.050 كم من الكويت شمالاً إلى عُمان جنوباً. وأشار إلى أنه منذ تشغيل المشروع حتى الآن جرت مساندة ما يقرب من 2700 حالة دعم، وحقق المشروع وفورات لدول المجلس تتراوح بين 200 و300 مليون دولار سنوياً، كما بلغت الوفورات التراكمية لدول مجلس التعاون منذ بدء تشغيل المشروع ما يفوق 3 مليارات دولار، مقارنةً بالتكاليف الاستثمارية والتشغيلية للمشروع منذ إنشائه التي بلغت 1.5 مليار دولار.

كان التشغيل الفعلي للمشروع قد بدأ في يوليو (تموز) 2009، وأكد الإبراهيم أن الهيئة أجْرت عدة دراسات فنية واقتصادية بهدف زيادة الموثوقية خلال حالات الطوارئ، وبحثت إمكانية التوسع خارج المنظومة الكهربائية لدول مجلس التعاون عن طريق دراسة فرص الربط مع الشبكات المجاورة. ولفت إلى أن الدراسات أسفرت عن جدوى تنفيذ 3 مشروعات رئيسية: توسعة الربط مع دولة الكويت، ثم التوسعة مع دولة الإمارات، ثم الربط المباشر مع سلطنة عُمان، موضحاً أن هذه التوسعة ستمكِّن من حصول الدول الأعضاء على دعم كهربائي أكبر خلال حالات الطوارئ، كما ستتيح للدول الخليجية تبادل وتجارة الطاقة فيما بينها بشكل أكبر وأجدى اقتصادياً، مع التوسع خارج المنظومة الكهربائية لدول مجلس التعاون.

كانت الهيئة قد دشنت، الثلاثاء، نظاماً إلكترونياً لخدمات المساندة، وقالت إنه يهدف إلى أتمتة كثير من العمليات الروتينية، ويقلل الجهد المبذول في عمليات الشراء والتوريد، كما يعزز التواصل من الموردين وتقليل الأخطاء البشرية، بالإضافة إلى تحسين الربحية، وتسهيل التفاوض وإدارة العقود.

صناعة الطاقة الشمسية في الصين تواجه أوقاتاً عصيبة بعد فورة 2023

الشرق الأوسط

قالت مؤسسة تصنيع الطاقة الشمسية في الصين، يوم الأربعاء، إن نمو قدرة الطاقة الشمسية في البلاد قد يتباطأ في عام 2024 إلى 31 في المائة، بعد زيادة قياسية بلغت 55 في المائة، العام الماضي، في ظل معاناة الصناعة فائض الطاقة المتجددة، والاتجاه لتقليصها.

وتمتلك الصين أكبر قدرة على توليد الطاقة المتجددة في العالم، لكن توسعها السريع أثّر سلباً على أنظمة النقل في البلاد، مما أجبر بعض المصانع على الحد من الإنتاج، وهي حالة تُعرف باسم التقليص.

ويمكن لأكبر منتج في العالم لوحدات الطاقة الشمسية والمكونات الأخرى، أن يضيف 190 غيغاواط من الطاقة الشمسية الجديدة في عام 2024، بموجب تقديرات نمو متحفظة، بانخفاض عن الرقم القياسي البالغ 216 غيغاواط في عام 2023، وفق ما قال وانغ بوهوا، الرئيس الفخري لجمعية صناعة الطاقة الكهروضوئية في الصين، خلال مؤتمر نظّمته مجموعة الصناعة في بكين.

وقال وانغ إنه في ظل سيناريو أكثر تفاؤلاً، يمكن للصناعة أن تنتج ما يصل إلى 220 غيغاواط، وهو مستوى ثابت تقريباً عن العام الماضي. في حين قال نائب رئيس الجمعية، ليو بيانغ، إن نمو قدرة الطاقة الشمسية بنسبة 55 في المائة، العام الماضي فاجأ الصناعة، متجاوزاً التوقعات السابقة.

وأظهر عرض وانغ أنه جرى إلغاء أو تعليق ما لا يقل عن 38.8 غيغاواط من القدرة التصنيعية المخططة للطاقة الشمسية، بالإضافة إلى 3.2 غيغاواط من مكونات الطاقة الشمسية الأخرى. وقال جين لي، مدير قسم تكنولوجيا المعلومات بوزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات، إن بعض الاستثمارات المخطط لها ألغيت أو توقفت مؤقتاً نتيجة الطاقة الفائضة، الأمر الذي دفع أسعار مكونات الطاقة الشمسية إلى أدنى مستوياتها التاريخية، وأدى إلى فقدان الوظائف بالقطاع. ووجد تحليل للجمعية، لـ62 شركة مُدرجة في مجال الطاقة الشمسية الكهروضوئية، أن 19 شركة منها في منطقة المخاطر الحمراء؛ أي أكثر بخمس شركات من العام الماضي. وقال شينغ يتنغ، مدير مكتب الطاقة الجديدة، التابع لإدارة الطاقة الوطنية، إن الصناعة تواجه مشاكل، بما في ذلك «التوسع الأعمى»، وهي المشكلات التي «تؤثر بشكل خطير على تنمية القطاع»، مشيراً إلى أنه «لمعالجة الوضع، فإن مراجعة قانون الطاقة المتجددة في الصين سيكون محور الاجتماع المقبل للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني».

وقال المشاركون في المؤتمر إن العقبات الأخرى التي تواجه الصناعة تشمل الصعوبات المستمرة التي تواجه الطاقة الشمسية في الحصول على توصيلات الشبكة، وتقليصها، وعدم كفاية سعة التخزين، فضلاً عن الحواجز التجارية الدولية.

وقال وانغ إنه بالنظر إلى أكبر سوقين لصادرات مكونات الطاقة الشمسية في الصين، فإن الشحنات إلى أوروبا انخفضت بنسبة 14.6 في المائة خلال عام 2024، بينما زادت الصادرات إلى الدول الآسيوية بنسبة 6.3 في المائة.

مبادلة سندات

وفي شأن داخلي منفصل، أجرى بنك الشعب الصيني «البنك المركزي»، يوم الأربعاء، عملية مبادلة سندات لتحسين مستوى السيولة في سوق السندات الدائمة.

ونقلت وكالة أنباء الصين الجديدة «شينخوا» عن بيان البنك المركزي القول إن عملية مبادلة السندات، البالغ أجلها 3 شهور، كانت بقيمة 5 مليارات يوان (نحو 703 ملايين دولار)، وشارك فيها حمَلة السندات الرئيسيون بعائد بلغ 0.1 في المائة.

يُذكر أن نظام مبادلة السندات يسمح للمتعاملين بمبادلة السندات الدائمة التي يمتلكونها بأوراق مالية من البنك المركزي. والسندات الدائمة هي أوراق مالية بعائد ثابت، وليس لها أجل استحقاق، وغير قابلة للاسترداد، لكنها تمنح حامليها تدفقاً مالياً منتظماً من خلال العائد المستحَق عليها.

من ناحية أخرى، ضخّ بنك الشعب الصيني، يوم الأربعاء، 324 مليار يوان (نحو 45.59 مليار دولار) لأجَل 7 أيام، بفائدة قدرها 1.8 في المائة، عبر عمليات إعادة الشراء العكسية، وضخّ، يوم الثلاثاء، 384 مليار يوان، وفقاً للآلية نفسها.

وقال البنك المركزي، في بيان، إن هذه الخطوة تستهدف تعزيز مستوى السيولة في النظام المصرفي، وفق وكالة أنباء الصين الجديدة «شينخوا». وعادة الشراء العكسية، «الريبو العكسي»، هي عمليات يشتري فيها البنك المركزي الأوراق المالية من البنوك التجارية من خلال تقديم عطاءات، مع الاتفاق على بيعها إليها مرة أخرى مستقبلاً.

العقوبات الأميركية الجديدة على روسيا تهدد مبيعاتها من النفط إلى الهند

الشرق الأوسط

تهدد العقوبات الأميركية الجديدة على روسيا مبيعاتها من النفط إلى الهند، أكبر مشترٍ لنفطها الخام المنقول بحراً، وتعقّد جهود مصافي التكرير الحكومية الهندية لتأمين صفقات توريد سنوية.

وكانت واشنطن قد فرضت يوم الجمعة عقوبات بمناسبة الذكرى الثانية للحرب الروسية على أوكرانيا، وردّاً على وفاة زعيم المعارضة أليكسي نافالني.

وتستهدف العقوبات مجموعة الناقلات الروسية الرائدة «سوفكومفلوت» التي تتهمها واشنطن بالتورط في انتهاك سقف أسعار مجموعة الدول السبع على النفط الروسي، بالإضافة إلى 14 ناقلة نفط خام مرتبطة بها.

ونقلت «رويترز» عن مصادر في الصناعة مطّلعة على الأمر إعرابها عن قلق مصافي التكرير الهندية، من أن العقوبات الأخيرة ستخلق «تحديات» في الحصول على سفن للنفط الروسي، وقد تؤدي إلى ارتفاع أجور الشحن. وقد يؤدي ذلك إلى تضييق الخصم على النفط الذي يتم شراؤه من التجار والشركات الروسية على أساس التسليم.

وأضافت المصادر التي طلبت عدم الكشف عن هويتها بسبب حساسية الأمر، أن موسكو ربما تضطر إلى دفع مزيد من الكميات من خلال التجار، لتجنب مزيد من مخاطر العقوبات، مما يزيد من حالة عدم اليقين.

ونادراً ما كانت الهند تشتري النفط الروسي قبل عام 2022، بسبب ارتفاع تكاليف الشحن؛ لكن مصافي التكرير في ثالث أكبر دولة مستوردة للنفط في العالم أصبحت الآن من كبار المشترين، مستفيدة من الأسعار المنخفضة، بعد أن حظرت أوروبا واردات النفط الروسي. وصعدت روسيا لتصبح أكبر مورد للنفط للهند في عام 2023. ومن خلال صفقات الآجال ومشتريات السوق الفورية، استوردت الدولة الواقعة في جنوب آسيا نحو 1.66 مليون برميل يومياً من النفط الروسي في عام 2023، مقارنة بمتوسط 652 ألف برميل يومياً في عام 2022. وتجري شركات التكرير الحكومية الهندية: «شركة النفط الهندية» و«شركة بهارات بتروليوم كورب» و«شركة هندوستان بتروليوم كورب» محادثات مشتركة مع شركة النفط الروسية العملاقة «روسنفت» للحصول على صفقة سنوية، لتأمين كمية إجمالية تصل إلى 400 ألف برميل يومياً من النفط الروسي، وخصوصاً خام الأورال، للسنة المالية التي تبدأ في أول أبريل (نيسان)، وفقاً للمصادر.

وقالت المصادر إن الكميات النهائية بموجب صفقات الآجال المخططة تعتمد على شروط الدفع والخصومات التي تقدمها روسيا.

وعرضت شركة «روسنفت» خصماً قدره 3- 3.50 دولار للبرميل على أسعار دبي، وفقاً لاثنين من المصادر، وهي أغلى من صفقة شركة التكرير الأولى «شركة النفط الهندية» الحالية مع «روسنفت»، والتي تنتهي في 31 مارس (آذار)، بخصم قدره 8- 9 دولارات على أسعار دبي، على أساس التكلفة والشحن.

وتعد المصافي الخصم المقترح ضئيلاً، بالنظر إلى عدم اليقين الناجم عن العقوبات. وأشارت المصادر إلى أن مصافي التكرير الحكومية الهندية لا تسعى للحصول على إمدادات من خام سوكول، بموجب صفقة الآجل المخطط لها بسبب مشكلات الدفع.

وقال مصدر حكومي هندي إن الهند ستواصل شراء النفط الروسي، إذا تم بيعه بأقل من السعر المحدد في سفن غير خاضعة للعقوبات فقط.

توقعات بزيادة الطلب العالمي على الغاز الطبيعي المسال عام 2024

الشرق الأوسط

قال مسؤول تنفيذي في شركة «توتال إنرجيز» يوم الأربعاء، إن الطلب العالمي على الغاز الطبيعي المسال سينمو في عام 2024، مع عودة الصين (أكبر مشترٍ) إلى السوق، وارتفاع الاستهلاك في أوروبا.

وصرح نائب الرئيس الأول للاستكشاف والإنتاج لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، في مؤتمر للصناعة، توماس موريس، بأن «الغاز الطبيعي المسال استمر في النمو؛ حيث عادت الصين إلى السوق، ولكن ليس بعد إلى مستوى عام 2021»، وفق «رويترز».

وأضاف: «مع أوروبا... إنها سوق جديدة وكبيرة، ولا يزال هذا الطلب مستمراً في النمو. وفي الوقت نفسه، لن تدخل القدرات الجديدة الخدمة على المدى القصير جداً، لذلك ستستمر في الضغط قليلاً على الأسعار وتقلباتها».

وفي الأسبوع الماضي؛ بلغت أسعار الغاز الطبيعي المسال الفورية في آسيا أدنى مستوياتها منذ ما يقرب من 3 سنوات؛ حيث أثر ضعف الطلب في آسيا وأوروبا على السوق. وشجع انخفاض الأسعار مستوردي الغاز الطبيعي المسال من أسواق مثل الصين والهند على زيادة عمليات الشراء الفورية.

وقال نائب الرئيس لشركة «بتروناس» لتسويق الغاز الطبيعي المسال وتجارته، شمسيري إبراهيم، على هامش المؤتمر، إن أنشطة التداول قد انتعشت نتيجة انخفاض الأسعار.
وأضاف: «لقد بدأ هذا بالفعل في الصين»؛ مشيراً إلى أنه سيكون هناك مزيد من فرص الشراء للمشترين الذين يتأثرون بالأسعار في آسيا.

وتابع: «لكن (السوق) لا تزال شحيحة. إذا حدث أي شيء للإنتاج، فستشهدون ارتفاعاً بالسعر».

4 عوامل تحرك أسعار النفط في 2024

غالب درويش

اندبندنت

لماذا تتراجع أسعار النفط على رغم حزام التوترات العالية؟ خسائر أسبوعية متتالية بلغت أكثر من ثلاثة في المئة، وهناك أكثر من سبب، ولعلها جميعاً قد تؤدي إلى تغيير مسار النفط في المرحلة المقبلة.

مخاوف التضخم

هناك مخاوف في السوق من أن التضخم الأعلى من المتوقع قد يؤخر خفض أسعار الفائدة الأميركية، ومحللون من بنك «أي أن زد» في مذكرة «يرون أن تراجع الأسعار كان بسبب عدم وجود محفزات جديدة، إذ وقع النفط بين عوامل صعودية مثل خفض إنتاج (أوبك) وارتفاع الأخطار الجيوسياسية والمخاوف السلبية في شأن ضعف الطلب في الصين». وفي حين يواصل الحوثيون في اليمن هجماتهم على السفن في البحر الأحمر، فإن الحرب في غزة لم تقيد بصورة كبيرة إمدادات النفط. وفي التحليل، فإن هذا الخفض رجع إلى خسائر الأسبوع الماضي، عندما انخفض خام «برنت» نحو اثنين في المئة، وتراجع خام «غرب تكساس الوسيط» أكثر من ثلاثة في المئة، بفعل مؤشرات الفائدة.

تذبذب النفط

وفي الأسواق تراجعت أسعار النفط في آسيا، إذ طغى احتمال تأجيل خفض أسعار الفائدة الأميركية وارتفاع مخزونات الخام، على الدعم الذي تلقته الأسعار، أمس الثلاثاء، من أنباء احتمال تمديد «أوبك+» لتخفيضات الإنتاج. وتراجعت العقود الآجلة لخام برنت 30 سنتاً، أي 0.36 في المئة، إلى 83.35 دولار للبرميل، وانخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 28 سنتاً لتسجل 78.59 دولار للبرميل.

وكانت ميشيل بومان عضو مجلس الاحتياط الاتحادي الأميركي «البنك المركزي» قد قالت، أمس الثلاثاء، إنها ليست في عجلة من أمرها لخفض أسعار الفائدة الأميركية، لا سيما في ظل الأخطار الصعودية للتضخم التي قد تعوق التقدم في السيطرة على ضغوط الأسعار أو ربما تؤدي إلى ظهورها مرة أخرى.

وقالت ثلاثة مصادر في «أوبك+» لوكالة «رويترز»، إن التحالف سيدرس تمديد تخفيضات إنتاج النفط الطوعية في الربع الثاني من 2024 لتوفير دعم إضافي للسوق، وأفاد اثنان منهم بأنه قد يبقي التخفيضات لنهاية العام. اتفقت منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفاؤها بقيادة روسيا في نوفمبر (تشرين الثاني) على تخفيضات طوعية تصل في المجمل إلى نحو 2.2 مليون برميل يومياً خلال الربع الأول من العام الحالي، وهو ما شمل تمديد السعودية لخفضها الطوعي للإنتاج.

تخفيضات «أوبك+»

وبحسب المحللين فإن تخفيضات منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفائها المعروفة مجتمعة باسم تحالف «أوبك+»، الذي تقوده السعودية وروسيا، يعد أحد أبرز العوامل المؤثرة في أسواق الخام خلال العام الحالي. واتفق التحالف في نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي على خفض طوعية يصل في المجمل إلى نحو 2.2 مليون برميل يومياً خلال الربع الأول من العام الحالي، وهو ما شمل تمديد السعودية لخفضها الطوعي للإنتاج.ومن المقرر بموجب الاتفاق الحالي أن يبلغ إجمالي خفض الإنتاج 3.66 مليون برميل يومياً، اعتباراً من بداية أبريل (نيسان) المقبل. ونفذ «أوبك+» سلسلة من تخفيضات الإنتاج منذ أواخر 2022 لدعم السوق، وسط ارتفاع الإنتاج من الولايات المتحدة وغيرها من المنتجين غير الأعضاء ومخاوف إزاء الطلب، بينما تواجه اقتصادات كبرى أزمة ارتفاع أسعار الفائدة وتسعى إلى كبح التضخم، كما تصدى «أوبك+» للإنتاج الأميركي الغزير.

مخزونات النفط

في الوقت ذاته يتوقع محللون أن تبدأ مخزونات النفط في الخفض في الأسابيع المقبلة، مع استئناف العمل في المصافي عقب خضوعها للصيانة، وهو ما قد يقدم بعض الدعم للأسعار.

وقالت إدارة معلومات الطاقة الأميركية الأسبوع الماضي، إن مخزونات الخام زادت 3.5 مليون برميل إلى 442.9 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في الـ16 من فبراير (شباط) الجاري.

وكانت توقعات المحللين في استطلاع أجرته وكالة «رويترز» أشارت إلى زيادة قدرها 3.9 مليون برميل.

مؤشرات ومتغيرات

على صعيد المحللين، يشير المتخصص في شؤون النفط أحمد حسن لـ«اندبندنت عربية» إلى أن عوامل العرض والطلب، لم تعد وحدها هي من تحدد أسعار النفط، بل أصبحت هناك مؤثرات ومتغيرات أخرى بات لها التأثير في السوق.

وأوضح أن الأسعار الحالية تعد منخفضة نوعاً ما لو رأتها الدول المنتجة للنفط بخاصة «أوبك+»، وهي من جانب آخر مرتفعة للدول الصناعية، وعلى أي حال باتت العوامل والمؤثرات السياسية تلعب دوراً كبيراً في تحديد اتجاه السوق وهو ما رأيناه مع تفاقم أزمة البحر الأحمر، وترقب لنتائج الانتخابات الأميركية وتوقعات عودة الرئيس ترمب من جديد للبيت الأبيض، وهو ما سيعني ارتفاعات قصوى لأسعار النفط.

من جانب آخر، يرى المحلل أحمد حسن أن الزيادة في الإنتاج الصخري الأميركي في الفترة الحالية قد تكون عاملاً إضافياً في توجيه دفة الأسعار، وما هو مقرر له في مستقبل الطاقة الأميركية، وقد تكون هذه التحولات عاملاً ضاغطاً على النفط في 2024.

في جانب آخر، يؤكد المتخصص النفطي بقوله «مع هذا كله نرى بأن هناك كلفة إضافية تتحملها الدول المنتجة والمستهلكة كل حسب عقوده، وهي زيادة في كلفة بوليصات تأمين السفن الناقلة، وتعتبر خسارة جديدة تتكبدها جميع الأطراف».

ويختم أحمد حسن بتعليقه «على أي حال، يعد اتجاه بعض الدول لتحويل استهلاكها للغاز وتخفيف الاعتماد على النفط عنصراً آخر قد يزيد من التحولات، على رغم أن ذلك لن يأتي سريعاً، بخاصة مع الكميات الموجودة حالياً في السوق لتغطية الطلب العالمي».

الطرق البديلة للنفط

من جانبه يرى المحلل في شؤون الطاقة د.جاسم بودي أن أزمة البحر الأحمر تعد عاملاً مؤثراً في ارتفاع أسعار النفط، نتيجة لارتفاع الكلفة بسبب استخدام الطرق البديلة الأطول، أما بالنسبة إلى فوز ترمب فليس من المتوقع أن يكون له تأثير يذكر في أسعار النفط.

وحول النفط الصخري وصعود إنتاجه في أميركا، قال «إن إنتاجه يقترب من الحد الأقصى المتوقع، لكن في الوقت ذاته هناك مصادر أخرى لرفع الإنتاج من الآبار التقليدية في المدى القريب أيضاً».

وتوقع ألا تشهد الولايات المتحدة زيادة تذكر في الإنتاج في القريب العاجل، ومن ثم فإن تأثير ذلك في الأسعار سيكون محدوداً.

ويشير بودي إلى أن كلفة النقل ورسوم التأمين تدفع الأسعار إلى الارتفاع، وعلى رغم ذلك نشهد طفرة في التوسع لاستخدام الغاز الطبيعي أيضاً، علاوة على أن هذا التغيير لن يكون مؤثراً في المدى القريب ولكن تداعياته في المدى البعيد ستكون كبيرة، خصوصاً في ظل التحولات القائمة من استخدام الغاز كمصدر للطاقة، وهو ما يحتاج إلى فترة زمنية قد تمتد لسنوات، بسبب الحاجة إلى التوسع في إعداد البنية التحتية المطلوبة لعمليات إنتاج واستخدام المنتج الجديد بشكل أوسع.

المضاربون في الرهان على الصعود

على صعيد متصل، ووفقاً لمتخصصي السلع في بنك «ستاندرد تشارترد»، فإنه لا يزال أمام أسعار النفط والمنتجات مسافة معينة لتغطيها لتعكس بدقة التضييق السريع في السوق، إضافة إلى التصاعد الأخير للأخطار الجيوسياسية.

ويؤكد بنك «ستاندرد تشارترد» أن سعر خام «برنت» يحتاج إلى التحرك فوق 90 دولاراً للبرميل ليعكس الأخطار الحالية بشكل أكثر ملاءمة، ومن المؤسف أن السباق نحو سعر 90 دولاراً للنفط من المرجح أن يكون مرهقاً، في ظل بقاء التقلبات في أسواق النفط منخفضة. وأفاد البنك بأن التقلبات السنوية المحققة على مدى 30 يوماً لخام «برنت» جاءت عند أدنى مستوى لها منذ أربعة أشهر عند 22.3 في المئة عند التسوية في الـ12 من فبراير الجاري، وهو ما يمثل نسبة جيدة للنسبة المئوية الـ16 المنخفضة لجميع أيام التداول في السنوات الخمس الماضية. ويقول المحللون إن هناك انفصالاً كبيراً بين تقلبات سوق النفط في منطقة الذيل الأدنى البالغة 20 في المئة، في حين تبرر الأخطار الجيوسياسية الحالية التقلبات في منطقة الذيل الأعلى البالغة 20 في المئة، أو بعبارة أخرى، فإن أسواق النفط هادئة للغاية في مواجهة عاصفة محتملة.

ولكن ليس بنك «ستاندرد تشارترد» وحده هنا، فوفقاً لبنك «جيه بي مورغان»، فإن تقديرات سوق النفط «تستمر في توقع سوق متشددة مع ارتفاع الأسعار بمقدار 10 دولارات أخرى بحلول مايو (أيار) المقبل».

وجدد تقرير «ستاندرد تشارترد» موقفه السابق بأن أسواق النفط أكثر تشدداً مما توحي به أسعار النفط، ويقدر المحللون أن الفائض في يناير (كانون الثاني) الماضي، بلغ 257 ألف برميل يومياً، وهو ما يمثل انخفاضاً بمقدار 3.1 مليون برميل يومياً عن العام الماضي، ومليون برميل يومياً أقل من متوسط السنوات الخمس.

عودة ترمب

على صعيد متصل، يرى المحللون أن عودة ترمب للرئاسة قد تغير من خريطة سوق النفط، ففي كثير من الأحيان، يعلن مسؤولو الحزب الجمهوري أنهم يريدون وقف ما يسمونه «الحرب التي يشنها بايدن» على الطاقة الأميركية، بينما يقول محللون ونشطاء البيئة إن الرئيس الديمقراطي الحالي لم يتصرف بصورة معارضة كاملة لقطاع النفط والغاز.

وفي تقرير متخصص لمنصة «أرقام» تذكر بأن تغيير الإدارة يعني تحولاً جذرياً في سياسة الطاقة الأميركية، وبغض النظر عن العواقب على القطاعات المنخفضة الانبعاثات الكربونية، فإن تولي «ترمب» فترة ولاية ثانية سيكون له آثار كبيرة في صناعة النفط والغاز.

ويتوقع المحللون أن يؤدي فوز ترمب إلى خفض أسعار النفط الخام من طريق المساعدة في زيادة المعروض العالمي، على رغم وصول الإنتاج الأميركي من النفط، تحت رئاسة بايدن إلى أعلى مستوياته على الإطلاق، مما ساعد في السيطرة على الأسعار. وذكر المدير العالمي لتحليلات الطاقة لدى الشركة المزودة لبيانات القطاع «أو بي آي أس» توم كلوزا، أن تولي ترمب فترة رئاسة ثانية سيدفع أسعار النفط إلى الهبوط بصورة عامة، مع زيادة الإنتاج في دول أخرى، ومزيد من عمليات التنقيب في الولايات المتحدة وغيرها.

في حين توقع محللو «سيتي غروب» في حال فوز ترمب في انتخابات نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل، أن يكون التأثير الصافي على أسعار النفط هبوطياً، فضلاً عن احتمالية زيادة المعروض من دول «أوبك+»، واحتمالية تصاعد التوترات التجارية مع اقتراح ترمب فرض رسوم جمركية بنسبة 10 في المئة، على كل الواردات و60 في المئة على الواردات الصينية التي تؤثر في الطلب على الخام، ويرون أن فوز ترمب بولاية ثانية سيعزز توقعاتهم بوصول سعر النفط إلى 60 دولاراً للبرميل في عام 2025.

من ناحية أخرى، يؤكد محللون أن أميركا ستعزز مصادرها من النفط الصخري، بل إنها عملت على زيادة إنتاجها بعيداً من أسواق الشرق الأوسط، في حين تقدمت أوروبا في زيادة اعتمادها على الغاز، مع زيادة إنتاج النفط والغاز. ويرى المحللون، أن التقنية الحديثة ستدعم التوجه الأميركي في رفع مستوى الإنتاج، في حين يرى آخرون، أن إنتاج الولايات المتحدة من النفط والغاز الطبيعي سيكون محدوداً، حتى على رغم دعوات الحزب الجمهوري لزيادة التنقيب، وأوضحوا أن اتجاهات الإنتاج المحلي في الإدارات الأخيرة كانت مدفوعة بصورة رئيسة بالتحسينات التكنولوجية، وكلفة الإنتاج وأسعار النفط.

وزير: لدينا ميزة تضمن استمرار الطلب على النفط السعودي

الطاقة

يشكّل النفط السعودي أحد أكبر الإمدادات في الأسواق العالمية، وعادةً ما ترتبط أسعار الخام هبوطًا أو صعودًا بأيّ تحرّك من قبل المملكة.

وفي هذا الإطار، شدد وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان على أهمية نفط المملكة والميزات النسبية التي يتمتع بها، ما يؤمّن الطلب عليه لسنوات قادمة.

وقال الأمير عبدالعزيز بن سلمان في حوار مع النشرة الفصلية الصادرة عن جمعية اقتصادات الطاقة السعودية، اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة، إن الأحداث والأزمات أثبتت أن الوقود الأحفوري، وخصوصًا النفط والغاز، مصادر مهمة لنمو العالم وازدهاره، وستستمر الحاجة إليهما عقودًا قادمة.

وأضاف أن الجهات المختصة وبيوت الخبرة تشير إلى استمرار نمو الطلب على النفط في المدى المتوسط والمدى الطويل، وأنه سيظل مصدرًا من أهم مصادر الطاقة في العالم، مؤكدًا أهميته المستمرة في نمو الاقتصاد العالمي.

الطلب على النفط

أشار الأمير عبدالعزيز بن سلمان إلى أنه حتى إذا انخفض الطلب على النفط على المدى الطويل، فإن ميزة النفط السعودي من ناحية انخفاض التكلفة والانبعاثات ستسهم في استمرار الطلب عليه مدة أطول.

وأكد أن تحالف أوبك+ واجه العديد من التحديات في الماضي، وخرج منها أكثر قوة وتماسكًا، قائلا: «نحن اليوم أكثر التزامًا ومرونة من أيّ وقت مضى».

وأوضح أن لدى تحالف أوبك+ من الآليات ضمن إطار إعلان التعاون ما يمكّنه من التعامل مع التحديات، ويعزز استمراره في العمل على استقرار سوق النفط العالمية.

وشدد وزير الطاقة السعودي على أن بلاده تتعامل مع التحديات التي يفرضها تحول الطاقة من خلال استثمار الثروات والموارد الطبيعية، وما تمّ بناؤه من بنى أساسية وصناعات متطورة لتحويلها إلى فرص.

وقال: «ندرك مكانتنا العالمية في مجالات الطاقة، خلال 70 عامًا من عمر صناعتنا النفية، لم ندّخر جهدًا في تعزيز استثماراتنا بنمو وازدهار وطننا وتعزيز الاقتصاد العالمي».

وأشار إلى أن صناعة النفط السعودية كانت مثالًا لمواكبة التطور والابتكار لتعظيم الاستفادة من الموارد الهيدروكربونية بكفاءة عالية، ومما يدلّ على ذلك أن المملكة تحتلّ حاليًا المركز الثاني عالميًا في انخفاض انبعاثات غاز الميثان وثاني أكسيد الكربون الناتج من عمليات النفط والغاز، على الرغم من حجم الإنتاج العالي للمملكة.

تحول الطاقة

أكد الأمير عبدالعزيز بن سلمان أن العالم يعيش في الوقت الحالي تحولًا واضحًا، وأن بلاده تعمل بشكل جادّ مع شركائها في العالم لقيادة التحول في مجال الطاقة، على نحو يسهم في تحقيق مسارات متنوعة لمستقبل طاقة نظيفة ومستقرة ومستدامة.

وقال: «ندرك أهمية تشجيع مجموعة مبادئ طوعية لتسريع تحولات الطاقة، منها أهمية دعم حلول تحولات الطاقة بجميع أشكالها من خلال نهج الاقتصاد الدائري للكربون، والتركيز الواضح على أهمية التحول نحو نظم طاقة أكثر استدامة وتوازن وعدالة، وأهمية استمرار تدفق الاستثمارات في تقنيات الطاقة النظيفة».

وأشار إلى أن المملكة دعت إلى التركيز على أهمية شمولية الحلول والتقنيات، مع مراعاة أمن أسواق الطاقة واستقرارها، لضمان استمرارها واستدامة تحولاتها، والمحافظة على حق الدول في النمو والازدهار.

وشدد وزير الطاقة السعودي على أن النمو الذي يشهده العالم سيتطلب تطوير الإمداد وزيادته من جميع مصادر الطاقة الأولية، بما فيها المواد الهيدروكربونية، مع مراعاة تطبيق التقنيات اللازمة لإدارة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من المواد الهيدروكربونية.

مصر توقع 7 اتفاقات في مجال الطاقة الخضراء بنحو 40 مليار دولار اليوم

أفاد بيان لمجلس الوزراء المصري اليوم الأربعاء، بأن مصر وقعت سبع اتفاقيات مع مطورين عالميين في مجالي الهيدروجين الأخضر والطاقة المتجددة بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس قيمتها نحو 40 مليار دولار.

وقالت وزيرة التخطيط هالة السعيد، على هامش التوقيع إن هناك «استثمارات متوقعة للمرحلة التجريبية بحوالي 12 مليار دولار، بالإضافة إلى حوالي 29 مليار دولار للمرحلة الأولى، ليتخطى إجمالي الاستثمارات نحو 40 مليار دولار خلال 10 سنوات».

مركز للهيدروجين الأخضر

ووقعت مصر سلسلة من مذكرات التفاهم والاتفاقيات الإطارية لتطوير الهيدروجين الأخضر خلال العامين الماضيين. وتحاول بذلك أن تكون مركزا للهيدروجين الأخضر والطاقة المتجددة، لكنها تواجه منافسة من دول أخرى في شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

شكراً